

استعمال نموذج (Sherrod) للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق - بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

عباس علوان شريف المرشدي

جامعة الفرات الاوسط التقنية _ المعهد التقني / بابل

Abbas.alwansharef@yahoo.com

الخلاصة

تعد ظاهرة الفشل المالي من الظواهر التي تستوجب التوقف امامها والبحث في اسبابها لأنها أصبحت تلقي بنتائجها على كافة الاطراف الداخلية والخارجية المستفيدة من التقارير المالية وازدياد حالاتي الأعباء والأفلاس التي تواجه الشركات والاسباب التي أدت الى الفشل المالي ازداد الاهتمام بوضع نماذج وأساليب تحليلية تساعد في الكشف والتنبؤ المبكر عن هذه الظاهرة التي بدأت بالازدياد في السنوات الاخيرة والتي تعبر اما عن سوء الادارة المالية او وجود مشاكل تشغيلية وهيكلية لم تتخذ التدابير اللازمة لمعالجتها في حينها، ولاهمية الدور الذي تلعبه المصارف العراقية الخاصة في تمويل قطاع الاعمال وتشجيع الاستثمار وتقديم مختلف الخدمات، يهتم هذا البحث في معرفة الفشل المالي واساليب التنبؤ به في اطاره النظري، ومن ثم التنبؤ بالفشل المالي الذي قد تتعرض لها المصارف العراقية الخاصة باستعمال نموذج (Sherrod) في جانبه التطبيقي، عليه شمل البحث ثلاثة مباحث: المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة، المبحث الثاني: الفشل المالي: مفهومه ومراحله وأسبابه وأهمية التنبؤ به، المبحث الثالث: استعمال نموذج (Sherrod) كوسيلة للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف عينة البحث الكلمات المفتاحية: التنبؤ المالي، الفشل المالي، (Sherrod) نموذج.

The Third Topic: the Use of A Model ((Sherrod as a Way to Predict the Financial Failure of Banks Research Sample

Abstract

The phenomenon of financial failure of phenomena that require downtime before them, and research in the causes they have become to receive the results on all internal and external parties, the beneficiary of financial reporting and the increase in cases of insolvency and Aloqlas facing companies and the reasons that led to the financial failure increased attention to developing models and analytical methods to help in the early detection and forecasting for this phenomenon, which started growing, in recent years, which reflect either for financial mismanagement or the presence and structural operational problems needed to be addressed in a timely measures are not taken, and the importance of the role of Iraqi private banks play in financing the business sector and encourage investment and provide various services,

This research is interested in knowing the financial failure and methods to predict the theoretical framework , and then predict the financial failure that may be exposed to the Iraqi private banks using a specimen (Sherrod) in his application , the research covered three topics:

First topic: the research methodology and previous studies

Key word: financial failure: concept, stages , causes and importance of predictable

المقدمة

تلعب البنوك دوراً مهماً ورئيساً في تمويل التطور الاقتصادي والتنمية للبلاد، حيث تعد المصارف اهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الاعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة، ولم تستطع المصارف الحكومية مواكبة تطور القطاع الخاص الذي بحاجة الى تمويل استثماراته، فاخذت المصارف الخاصة دورها في تقديم مختلف خدمات الاعمال والخدمات التجارية والخدمات الشخصية، ومع ذلك لا زالت المصارف الخاصة في بداية الطريق

لتأخذ دورها المتوقع في تشجيع الاستثمار وتوجيه الاقراض نحو المشاريع الأكثر أهمية لعملية التنمية، حيث ان غالبية ودائع المصارف ذات طبيعة قصيرة الاجل، بالإضافة الى توفر سيولة عالية لدى المصارف الامر الذي يعكس عجز القطاع المصرفي في تشغيل واستثمار موجوداته وودائعه بما يؤثر سلبا على ربحية المصارف واضاعة فرص الاستثمار المتاحة من جهة، ويؤثر على استمراريتها وامكانية تعرضها للفشل المالي من جهة اخرى. وعليه فان هذا البحث محاولة للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف العراقية الخاصة وذلك باستعمال نموذج (Sherrod) الذي يستند الى ست نسب للتحليل المالي لقياس قدرة المصارف من حيث الاحتفاظ بمستوى السيولة اللازمة وسداد التزاماتها في الاجل القصير وتحقيق العوائد المطلوبة كمؤشرات اساسية للتنبؤ بالفشل المالي والتعرف على مدى قدرتها على الاستمرار ومزاولة نشاطها في المستقبل.

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

١ - ٢: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث

ان قصور الدور الذي من المفترض ان تأخذه المصارف العراقية الخاصة في التطور الاقتصادي والتنمية للبلد من جهة، وظهور مؤشرات عجز المصارف في ادارة واستثمار ودائعها وموجوداتها بالشكل الذي يحقق لها العوائد المطلوبة لا استمراريتها وبقائها من جهة اخرى، وهناك تنبؤ بإمكانية تعرض هذه المصارف الى الفشل المالي والافلاس، وتبعاً لذلك فان مشكلة البحث تتمثل بالتساؤلات الآتية:

١. هل يمكن التنبؤ بالفشل المالي الذي قد تواجهه المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية باستخدام النماذج التحليلية المبنية على النسب المالية.

٢. ما مدى مسؤولية ادارة المصارف عن التنبؤ بالفشل المالي وتقييم قدرتها على الاستمرار في نشاطها مستقبلاً.

٣. ما مسؤولية ادارة المصارف عند اكتشافهم لأحداث غير اعتيادية تنذر بوقوع فشل مالي محتمل مستقبلاً.

ثانياً. أهمية البحث

أصبح التنبؤ بالفشل المالي وعدم إمكانية المصارف للاستمرار من الأمور المهمة في الوقت الحاضر وذلك لكثرة الأسباب التي تؤدي إلى فشلها، والتي يصعب على المستفيدين من القوائم المالية أن يفهموا كيف يمكن للشركة أن تتعثر وقد تنهار وبعد ذلك يتم إشهار إفلاسها. ومن ذلك تأتي أهمية البحث في استعمال احد النماذج للتنبؤ بالفشل المالي لعينة من المصارف العراقية الخاصة وتوجيه انظار المستفيدين من القوائم المالية لهذه المصارف عن احتمالية تعرضها للفشل المالي وعدم امكانية استمرارها ومزاولة نشاطها في المستقبل.

ثالثاً. أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

١- التعرف على موضوع الفشل المالي للمصارف واسبابه ومراحله وأهميته والتنبؤ بمخاطر الافلاس.

٢- التعرف على اسلوب التنبؤ بالفشل المالي لعينة من المصارف العراقية الخاصة باستعمال نموذج

(Sherrod).

رابعاً. فرضية البحث

بناء على التساؤلات التي حددتها مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فقد وضعت فرضية للبحث تنص على إن: لأنموذج (Sherrod) دور في التنبؤ بالفشل المالي للمصارف من خلال نسب التحليل المالي التي يتضمنها.

خامساً. أسلوب البحث

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضيتها سيعتمد المنهج العلمي كأسلوب للبحث، ففي الجانب النظري من الدراسة سنستخدم على البيانات والمعلومات النظرية المستقاة مباشرة من الكتب والدوريات والدراسات السابقة من رسائل وأطاريح جامعية في مجال الفشل المالي والتحليل المالي، بشكل عام وفي التنبؤ بالفشل المالي بشكل خاص. أما الجانب التطبيقي من الدراسة فقد اعتمد على التحليل المالي لبيانات عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. من خلال استخراج النسب المالية المهمة المكونة للأنموذج واحتساب معامل (Sherrod) بالاعتماد على القوائم المالية لسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وتوضيح بسيط لكل نسبة مع دراسة سبب هبوط بعض النسب كالسيولة والرفع المالي والربحية وما ينبغي على إدارة المصارف من خلال المؤشرات لمعالجة نقاط الضعف وتعزيز مواطن القوة.

سادساً. عينة البحث

اختيرت عينة مكونة من (١١) مصرفاً خاصاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية، بطريقة المعاينة العشوائية واعتماداً على عدد من المعايير والمؤشرات وبياناتها المالية المنشورة كما هي عليه في ٢٠١٣ / ١٢ / ٣١ و ٢٠١٤. وهذه المصارف هي:

- ١- مصرف الاستثمار العراقي. ٢ - مصرف اشور الدولي. ٣ - مصرف بابل ٤ - مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية ٥ - مصرف التجاري العراقي ٦ - مصرف المنصور للاستثمار ٧- مصرف الخليج التجاري ٨ - مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ٩ - مصرف بغداد ١٠ - مصرف الشمال للتمويل والاستثمار ١١ - مصرف سومر التجاري.

٢-١ الدراسات السابقة

١ - دراسة الركابي والكعبي: ٢٠١٢

" التنبؤ بالفشل للشركات باستخدام التحليل المالي "

هدفت هذه الدراسة الى بناء اطار متكامل للنسب المالية باعتماد مجموعة من النماذج الرياضية تمثل اطاراً شاملاً في تقييم اداء الشركات والتنبؤ بالفشل المالي واعتمدت الدراسة على استخدام النسب المالية كواحدة من أهم اساليب الكشف المبكر للتنبؤ بالفشل المالي حيث طبقت على مجموعة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية معتمدة على فرضية اساسية مفادها إن استخدام النسب المالية باعتماد النماذج الرياضية يسهم في تقييم أداء الشركات ومن ثم التنبؤ بالفشل المالي لها واستنتجت الدراسة عدة استنتاجات منها وجود طاقة عاطلة كبيرة جداً في الشركات عينة البحث الامر الذي يؤثر سلباً على اداء الشركات ونجاحها ما يترتب على ذلك تحملها لتكاليف هذه الطاقة، وضعف نشاط البحث والتطوير في الشركات عينة البحث المتعلق بتطوير المنتجات والعملية الانتاجية.

٢ - دراسة صلاح مولود الكبيسي: ٢٠١١

" دور التحليل المالي في تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل "

هدفت هذه الدراسة الى عرض الاتجاهات الحديثة لأساليب التحليل المالي في الكشف عن الانحرافات المالية أو غير المالية للوحدة الاقتصادية في وقت مبكر باعتماد أدوات التحليل المالي واثرت التحليل المالي الذي يسمح بتحديد كفاءة اداء وفعالية الوحدة الاقتصادية كذلك اثره في تحديد درجة المنافسة وموقع الشركة من المنافسة وكذلك اثره في تحديد درجة المخاطرة والتنبؤ بالفشل المالي وتقييم اداء الشركات باستخدام التحليل المالي معتمداً بذلك على النماذج التمييزية الحديثة ودراسة العلاقات بين النسب المالية كنسب السيولة والربحية والرفع المالي. وخلصت الدراسة إلى أن النسب المالية تخدم المحلل المالي في تقييم أداء الشركات في مجالات الربحية والسيولة والملاءة ، فضلا عن مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والاستثمارية.

٣ - دراسة الغصين: ٢٠٠٤

"استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات"

طبقت هذه الدراسة على قطاع المقاولات في قطاع غزة وتمثلت المشكلة الرئيسية بأن الشركات لا تستخدم النسب المالية كأداة لمساعدتها في التنبؤ بالفشل المالي وكذلك لا يوجد نموذج مبني على اساس النسب المالية تستخدمه الادارات للتنبؤ بالفشل قبل حدوثه، ومنه تم صياغة مشكلة الدراسة حيث تركزت المشكلة في ضرورة وضع أنموذج للتحليل المالي بالنسب لمساعدة شركات المقاولات والتنبؤ المستقبلي بوضع الشركة. واستنتجت الدراسة من خلال صياغة أنموذج للتنبؤ بأنه لا يمكن التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة في السنة الاولى التي تسبق التعثر عند مستوى دلالة محدد.

وهناك الكثير من الدراسات الاخرى التي تناولت الفشل المالي في مختلف الشركات ولا يخرج نطاقها عن الدراسات اعلاه. ويأتي هذا البحث للتنبؤ بالفشل المالي ايضا الا انه تميز عن الدراسات السابقة في استعمال انموذج محدد (Sherrod)، تضمن مجموعة من النسب المالية اظهرت نتائج استعمالها من قبل المحللين الماليين نجاحها كمؤشرات واوزان تتناسب مع طبيعة عمل المصارف كعينة للبحث.

المبحث الثاني: مفهوم الفشل المالي وأسبابه وأهمية التنبؤ به

٢ - ١: مفهوم الفشل المالي

تعني كلمة الفشل في اللغة العربية الإخفاق وعدم تحقيق الأهداف المحددة مقدما، ويشير فشل الشركات ماليا" الى عدم قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها أو النجاح في بيع منتجاتها أو تقديم خدماتها والحصول على عائد مناسب.

تعد ظاهرة الفشل المالي للشركات ظاهرة عامة لا تقتصر على دولة معينة أو نظام اقتصادي معين، بل تعد ظاهرة مرادفة لتطور أية اقتصاديات في مختلف الدول، ويعزى فشل الشركات إلى عوامل داخلية وخارجية تبرز أعراضها على شكل خلل في السيولة وضعف في الهيكل المالي وانخفاض في الربحية، ويأتي موضوع بحث فشل الشركات بهدف التعرف على أسباب الفشل، وما هي المؤشرات المبكرة التي قد تساعد البيانات المالية المدققة بالإفصاح عنها ومحاولة معالجتها ومدى مسؤولية مدقق الحسابات إذ يعبر عن الشركة الفاشلة بأنها تلك الشركة التي أفلست أو واجهت عسرا ماليا أو تمت تصفيتها لصالح الدائنين.(عبيدات والجولاني ١٩٩٣: ١٠٤).

مجلة جامعة بابل / العلوم الحرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية / المجلد (٦)، العدد (١٨٠): ٢٠١٨

في حين يشير (الحمزاوي ١٩٩٧: ٣٥٥) الى المشروع المتعثر بأنه ذلك المشروع الذي يعاني من اختلال في العلاقة بين دخله ونفقاته حيث تتعدى الثانية الحد الأقصى للأولى.

من التعاريف السابقة يتضح بان الفشل المالي يعني قلة او عدم توفر السيولة النقدية عن مواجهة حالات النفقات المقابلة للإيرادات، فضلا عن الاعسار المالي المؤدي للإفلاس.

وقد يتخذ الفشل المالي احد الشكلين: (مطر، ٢٠٠٣: ٩٠).

اولا: هو عدم كفاية السيولة ويقصد بذلك عدم قدرة المشروع على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع وهو ما قد يحدث حتى ولو كانت الأصول تزيد على قيمة الخصوم.

ثانيا: هو الإعسار المالي ويقصد به زيادة الالتزامات المستحقة للغير (الخصوم) عن قيمة أصول المشروع وهذا الأمر يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة.

ان حالة العسر المالي الفني المقدمة الحقيقية لحالة الفشل المالي، حيث يقصد به عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، والتي تنشأ من الانخفاض الجوهرى في الرصيد النقدي المتاح للشركة والالزام لدفع العناصر المتعددة والمكونة لحالة العسر المالي الفني والمتمثلة في قيمة حسابات الدفع المستحقة والأجور والضرائب والفوائد وأقساط الديون.

واشار (الحبيطي، ٢٠٠١: ٢٢١) ان لفشل الشركات مفهومين احدهما اقتصادي والآخر مالي، إذ ينصب الأول على قياس النجاح أو الفشل اعتماداً على مقدار العائد على رأس المال، وتعد الشركة فاشلة عند عجزها عن تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر والذي يتناسب والمخاطر المتوقعة، ويؤشر الثاني عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المستحقة في مواعيدها المقررة، ويشير (جبل، ٢٠٠٤: ١٨٧) الى ان مصطلح الفشل المالي يستخدم للإشارة إلى انتهاء حياة الشركة بإشهارها لإفلاسها.

في حين ذهب بعضهم الى التمييز بين التعثر المالي والفشل المالي كون أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي اليه بالضرورة وأستند أصحاب هذا الرأي الى استعمال معيار المرونة المالية وتعني ان الشركة في استخدام مواردها المالية للتكيف مع التغييرات في الظروف الاقتصادية والاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة، والتعامل مع الاحداث المستقبلية، واتخاذ الإجراءات الوقائية لتعظيم قيمة الشركة، وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرض الشركة للفشل المالي (Byoun, 2011: 7).

وعليه فان التعثر المالي يعني احدى الحالتين او كليهما: (النعامي، ٢٠٠٦: ٣٨).

١ - انخفاض أو توقف عوائد الاسهم. ٢ - التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.

أما الفشل المالي فيعني أحد الأمرين الآتيين أو كليهما (النعامي، ٢٠٠٦: ٣٨):

١ - التوقف كلياً عن سداد الالتزامات. ٢ - الإفلاس وتوقف النشاط.

مما سبق يتضح إن الفشل ليس حدثاً يظهر بشكل مفاجئ، بل هو عملية تستغرق مدة زمنية طويلة تمتد لعدة سنوات تمر فيها الشركة بصعوبات وأزمات مالية لا تستطيع تجنبها الى أن تصل الى حالة من عدم القدرة على سداد الالتزامات (العسر المالي الحقيقي) الذي قد تنتهي بإشهار إفلاسها ومن ثم تصفيتها.

اما مصطلح الإفلاس يشير من الناحية القانونية الى حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض لها الشركات نتيجة توقفها عن سداد ديونها في مواعيدها استحقاقها، بحيث تشهر إفلاسها بحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها وبيعها تمهيدا لتسديد هذه الديون الى أصحابها. (الشريف، ٢٠٠٦: ٥).

من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج ما يأتي:

١. إن التعثر المالي يسبق الفشل المالي وقد لا يؤدي اليه.

٢. إن التعثر المالي يعد المرحلة الأولى أو المدخل للفشل المالي.

٣. إن التعثر يعني نقص العوائد المالية أو توقفها.

أما الفشل المالي فيعني أما: التوقف عن سداد الالتزامات كليا، او الإفلاس وتوقف النشاط.

٢ - ٢: مراحل عملية الفشل المالي

تمر عملية الفشل المالي في عدة مراحل قبل الوصول إلى مرحلة الإفلاس والتصفية، إذ يمكن من خلال تشخيص المرحلة التي تمر بها الشركة اتخاذ التدابير والمعالجات اللازمة لتفادي التصفية، وهي:

١- مرحلة النشوء

مما لا شك فيه ان الشركة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصوره غير متوقعة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التغيير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقدم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس المال العامل وغالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول اقل من النسب المعتادة للمنشأة ويفضل ان تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث ان إعادة التخطيط في هذه المرحلة قد يكون أكثر فاعلية. (Gordan, 1971: 347).

٢- مرحلة التدفق النقدي المنخفض (التعثر)

تحدث هذه المرحلة عندما تلاحظ الإدارة حدوث تعثر مالي، ويكون ذلك عندما تواجه الشركة عدم القدرة على مواجهة احتياجاتها النقدية الفورية، وفي هذه المرحلة تكون أصول الشركة اكبر من التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة، وربما تستمر هذه المرحلة لعدة شهور، ففي هذه المرحلة تعاني الشركة من ضائقة مالية بخلاف المدة التي تكون بها الشركة في حالة مالية جيدة الامر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لاجل معالجة هذا الضعف المالي اذ يمكن للشركة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.

٣- مرحلة العسر المالي المؤقت (الفني)

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة الشركة على استخدام السياسة العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماته المستحقة ومقابلة نموه المطلوب.

إذ يصف (Gordan, 1971: 347) الإعسار المالي بقوله ان الانخفاض في القوة الإيرادية للوحدة سيحدث في نقطة ما، واحتمال غير ضئيل ان الوحدة ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها، وينشأ الإعسار المالي الفني عادة نتيجة لانخفاض الجوهر في الرصيد النقدي المتاح للشركة واللازم وذلك لتزايد التزاماتها. أي ان الشركة تواجه ازمة في توفر السيولة فاذا ماتمكنت خلال مدة محددة من تحويل اصولها غير النقدية ووفرت السيولة اللازمة فانها ستكون قادرة على التخلص من الفشل المحتمل. (شاكور، ١٩٨٩: ١٤).

٤. مرحلة الإعسار المالي الحقيقي

وهي المرحلة التي تكون فيها الشركة عاجزة عن مواجهة التزاماتها المستحقة وتكون قيمة أصولها اقل من قيمة خصومها وهذا النوع من الاعسار يمثل المرحلة اللاحقة للاعسار الفني اذ ان استمرار الاعسار الفني سوف يؤدي الى عدم حصول الشركة على السيولة اللازمة من مصادر التمويل والأئتمان او التسهيلات اللازمة لمعالجة النقص في السيولة مما يؤدي بالمتعاملين مع الشركة (اصحاب الالتزامات المستحقة) غير مقتنعين بالتعامل معها (الزبيدي، ١٠٩، ٣١٠، ٢٠١١). وقد تلجأ الشركة عندها للتعامل مع الاعسار الحقيقي الى عدة حلول وبما يتناسب والحالة التي تمر بها وهي: (Ross&Other,2002:857).

- ١ - بيع الاصول (سواء كانت الثابتة او المتداولة). ٢ - اندماج الشركة مع شركة اخرى
- ٣ - تخفيض الانفاق الرأسمالي والبحث والتطوير. ٤ - اصدار سندات جديدة
- ٥ - التفاوض مع المصارف وبقية الدائنين. ٦ - تحويل الديون الى اسهم

٥- مرحلة الفشل القانوني (الإفلاس)

تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس الشركة أي بمعنى تصفية الشركة، وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون الشركة قد وصلت إلى مرحلة الفشل المالي (الجهماني، ١٩٩٩: ٧٣) اذ ان الافلاس يعد النتيجة الحتمية لاستمرار حالة العجز في السيولة والاعسار المستمر الذي يواجه الشركة وبالتالي تصفيتها لغرض توفير النقد اللازم وسداد دائنيها وعادة ما يكون الافلاس على نوعين: (العامري، ٢٤١: ٢٠١٠).

- ١ - اما ان يكون افلاسا ارادياً فتبدأ الشركة المفلسة بتقديم طلب الى المحكمة لاشهار افلاسها واتخاذ الاجراءاتاللازمة.
- ٢ - أو ان يكون افلاسا لا ارادياً ويكون نتيجة للضغط من قبل الدائنين على المالكين وادارة الشركة لتقديم الطلب الى المحكمة.

وقد تطرق قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة (١٩٩٧) المعدل الى مسألة افلاس الشركات البند خامساً من المادة (١٤٧) على انه في حالة بلوغ خسائر الشركة بما يعادل أو يتجاوز (٧٥%) من رأسمالها الاسمي وجب عليها اتخاذ الإجراءات الآتية:

- ١ - تخفيض رأس المال أو زيادته. ٢ - التوصية بتصفية الشركة.

٢ - ٣: أسباب الفشل المالي

ويمثل الإفلاس المرحلة الأخيرة في دورة حياة الشركة نتيجة لاستمرار العسر المالي الذي يحدث للأسباب الآتية: (العامري، ٢٠١٠: ٢٤١).

- ١ - استعمال الإدارة لأساليب غير مشروعة أو احتيالية في تحقيق الربحية عندما لا تستطيع تحقيق تدفق نقدي داخلي فوري من مشاريعها الاستثمارية.
- ٢ - عدم الكفاءة التي تحدث نتيجة ترك الإداريين الجيدين لمناصبهم أو انشغالهم بمصالحهم الخاصة.
- ٣ - فقدان المرونة المالية.

ويشير (Harrington, 1993:96) ان اسباب الفشل المالي تتلخص في الاتي:

- ١- نقص راس المال. ٢- خلل في نظام التكلفة. ٣- ضعف في الرقابة. ٤- قلة الاستشارات والمشاركة الخارجية.
- ٥- الحكومة في ظل قوانين لا توفر حماية للشركات. ٦- التقلبات الخارجية كحالات الاندماج والتغيرات التكنولوجية.
- ٧- عمليات الاحتيال والخداع في الاعمال.

وإذا كانت الشركة تتبع سياسة تمويلية تعتمد أساساً على الاقتراض، فإن ذلك قد يؤدي إلى فشلها. فعندما تكون نسبة المديونية مرتفعة و يحدث انخفاض في الأرباح قبل الفائدة و الضريبة الفعلية عما كان متوقعا، فإن هناك احتمالاً كبيراً بان لا تتمكن الشركة من تغطية التزاماتها المالية الثابتة، أي الفائدة على الدين و دفعات تسديد القروض، مما قد يعرضها للإفلاس. ويكون ذلك أكثر احتمالاً إذا كانت الأموال المستمدة من القروض قد استعملت لتمويل استثمارات طويلة الأجل لا يمكن استعادة تكاليفها إلا على المدى البعيد. ومما سبق وبشكل عام يمكن رد الإفلاس إما إلى أسباب خارجية مرتبطة بالظروف الاقتصادية كالكساد، وارتفاع سعر الفائدة، والانخفاض المضطرب في قيمة العملة، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية. (Zavgren, 1983: 530)، أو إلى أسباب داخلية تتمثل بشكل رئيس في سوء الإدارة، حيث ان هذه الأسباب و في معظمها تتمثل في عوامل تخضع مباشرة لسيطرته، لذا يميل معظم الباحثين في هذا الاتجاه لإعطاء الأهمية الكبرى إلى الأسباب الداخلية الإدارية، إذ يعود إليها حوالي ٩٠ % من حالات الإفلاس.

ومن ثم فإنه لا يمكن وضع نمطيه محددده لتحديد أسباب الفشل المالي لأنه لكل قطاع أو ربما مشروع داخل قطاع معين ظروفه الخاصة وأسبابه التي تؤدي إلى فشله إلا انه يمكن تصنيف الأسباب إلى الآتي:

- ١- أسباب فنية: وتشمل سوء التخطيط للاستثمار منذ البداية أو عدم الاهتمام بدراسة الجدوى بطريقة علمية واختيار التكنولوجيا المطبقة أو عدم توافر الخصائص الطبيعية اللازمة في المواد الخام والعيوب في أسلوب التشييد واستخدام الطاقة والعيوب الفنية التي تكتشف عند تجارب التشغيل وتأخر التنفيذ.
- ٢- أسباب إدارية: تمثل الاسباب الادارية عاملاً مشتركاً في معظم الشركات الفاشلة فتكون الادارة غير قادرة على تقديم الدعم الكافي للموظفين حتى لو كان الموظفون ذوي كفاءة عالية ومهارات ممتازة فسيجدون صعوبة في اتمام عملهم دون دعم من الادارة، والاختيار الخاطيء للمدير الاداري للشركة قد يكون سبباً في فشل الشركة حيث انه ينبغي ان يكون قائداً ومنظماً و عليه ان يتخذ القرارات بناءً على ما يتوافر لديه من معلومات او على اقل ما يتوافر من معلومات حول قرار معين.
- ٣- أسباب مالية: تعبر الاسباب المالية عن وجود خلل في الهيكل التمويلي للشركات الذي قد يرجع الى عدم كفاية رأس المال للوفاء بكل المتطلبات الاستثمارية وعدم كفاية الفوائض المالية التي تبقى للشركات بعد التوزيعات للقيام بتمويل التوسعات الرأسمالية اللازمة لنشاطها وعدم كفاية مخصصات الاندثار الرأسمالية وضعف السيولة لدى الشركات واستخدام الأئتمان في اغراض غير التي منح من اجلها مما يؤثر تأثيراً سلبياً على السيولة اللازمة لدوران عملية الانتاج وعدم القدرة على شراء المواد الخام او دفع اجور العاملين. (النعامي، ٢٠٠٦: ٣٩).

مجلة جامعة بابل / العلوم الحرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية / المجلد (٦)، العدد (٢٠١٠): ٢٠١٠

٤- أسباب تسويقية: قد تقابل الشركة مشاكل في تسويق منتجاتها محلياً أو خارجياً بفعل المنافسة الشديدة وارتفاع أسعارها وعدم تناسبها مع مستوى الجودة، وقد يكون ذلك لظروف خارجة عن إرادة الشركة، أو عدم وجود جهاز تسويقي قوي داخل الشركة والذي يؤدي في النهاية إلى عدم القدرة على مواجهة التغيرات في السوق، حتى إن بعض الدراسات أشارت إلى إن ضعف المهارات التسويقية واختيار المكان المناسب للتسويق تعد أسباباً رئيسة للإفلاس ويمكن أن تعزى الأسباب التسويقية إلى: (عبيدات، ١٩٩٣: ١٠٦).

١ - صغر حجم السوق المحلي. ٢ - اغراق السوق بالمنتجات الأجنبية. ٣ - عدم الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية. ٤ - تحول مدير التسويق إلى أعمال البيع بدلاً من أعمال الرقابة والتحليل وإساءة استغلال مراحل تطوير السلع وال فشل في تقدير حجم المبيعات والارباح المتوقعة.

٥- أسباب داخلية: ترتبط بإدارة الشركة ومن أهم تلك الأسباب ما يأتي: (علي، ١٩٩٣: ١٨٣-١٨٤).

١- اختلال التوازن بين العمالة الفنية والخدمية مما يؤدي إلى وجود طاقات معطلة.

٢- اقتناء بعض الأصول الرأسمالية بما يفوق احتياجات الشركة وإغراق جزء كبير من الموارد في تمويل الحصول عليها.

٣ - مشكلة تسعير المنتجات في ضوء ظروف خاصة.

٤ - اختلال الهياكل التمويلية نتيجة الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل في تمويل الأصول الثابتة.

٥ - عدم توخي الدقة والواقعية في إعداد الموازنات والمراكز المالية.

٦ - عدم وجود الوعي التمويلي والخبرة بأساليب التمويل الحديثة.

٦- أسباب خارجة عن إرادة الشركة: إن من أهم الأسباب: (المصدر السابق نفسه)

١- ارتفاع تكاليف الإنتاج فوق ما كان متوقفاً أثناء تنفيذ المشروع، مثل ارتفاع أسعار مواد الخام عالمياً، أو تغيير مفاجئ في سعر الصرف بالعملة الأجنبية.

٢- تقاعس المساهمين عن سداد نصيبهم في رأس المال أو نقص في السيولة.

٣- المنافسة الشديدة ودخول سلع ذات جودة أعلى وسعر أقل، والتغيرات في معدل الضرائب والكمارك.

٤- تدخل الدولة بشكل مفاجئ، كرفع الدعم أو تخفيض هامش الربح مما يؤثر على نشاط العميل وإيراداته.

٥- التطور التكنولوجي مما يؤثر على الطلب لمنتجات الشركة.

٦- الأوضاع السياسية وانعكاساتها على الخطط وعلى ظروف الاستيراد أو التصدير في الدولة.

٢ - ٤: أهمية التنبؤ بالفشل المالي

أخذ هذا النوع من التنبؤ يحتل أهمية كبيرة في مجال الإدارة المالية بصورة خاصة لما يترتب على فشل

الشركات من أضرار كبيرة للأطراف ذات المصلحة بأداء الشركة. (الطالب، ٢٠٠٠: ٢٢).

إن التنبؤ بالفشل المالي يحقق العديد من المزايا الإيجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب حيث تمكن عملية التنبؤ المبكر بالفشل المالي من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل في مراحله المبكرة وتجنب الوصول إلى الإفلاس والتصفية. (صالح وآخرون، ٢٠٠٠: ١٧٨).

وتتبع أهمية التنبؤ بالفشل من اهتمام العديد من الجهات بهذا الموضوع حيث يمثل التنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة للجهات الآتية: (الشريف، ٢٠٠٦: ٣).

مجلة جامعة بابل / العلوم الحرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية / المجلد (١٦)، العدد (١٨٠): ٢٠١٨

- ١- **المصارف:** إذ تهتم بالتنبؤ بالفشل لما يترتب عليه من آثار في كل من قروضها القائمة، قروضها قيد الدراسة، أسعار وشروط قروضها، إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة مشاكل قديمة.
- ٢ - **المستثمرون:** يهتم المستثمر بالتنبؤ بالفشل المالي بسبب ترشيده في اتخاذ قراراته الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة، و تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية.
- ٣- **الإدارة:** تهتم بهذا الموضوع لأجل التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع أسبابها ومعالجتها.
٤. **الجهات الحكومية:** إن اهتمام الجهات الحكومية بهذا الموضوع يرجع إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصاً على سلامته مثل ديوان الرقابة المالية.
٥. **مراقبو الحسابات:** إن اهتمام هذه الجهة بالتنبؤ ينبع أساساً من إن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك الشركات.

المبحث الثالث: استعمال نموذج (Sherrod) كوسيلة للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف عينة البحث

٣ - ١: **نموذج (Sherrod) اهدافه ومكوناته**

ان لأنموذج Sherrod, 1987 هدفين رئيسيين (الحيالي، ٢٠٠٤: ٢٥٦)

- ١ - تقييم مخاطر الائتمان حيث يستخدم من قبل المصارف لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للمشاريع الاقتصادية.
- ٢ - الفشل المالي ويستخدم للتأكد والتعرف على مدى قدرة المصارف على مزاولة نشاطها في المستقبل. ويصاغ هذا الأنموذج بموجب المعادلة الآتية:

$$Z=17 X1+ 9 X2 + 3.5 X3 + 20 X4 + 1.5 X5 + 0.1 X6$$

اذ ان:

Z= مؤشر الافلاس

X1= صافي راس المال العامل / اجمالي الاصول

X2= الاصول السائلة / اجمالي الاصول

X3 = اجمالي حقوق المساهمين / اجمالي الاصول

X4= صافي الارباح قبل الضرائب / اجمالي الاصول

X5= اجمالي الاصول / اجمالي الالتزامات

X6= اجمالي حقوق المساهمين / الاصول الثابتة

ان هذه المؤشرات تمثل نسب السيولة والربحية والرافعة المالية ولأهميتها في التحليل المالي والتنبؤ بمخاطر الافلاس اعتمدت من قبل الباحث للتنبؤ بمدى تعرض المصارف عينة الدراسة بمخاطر الافلاس، وان لكل مؤشر من المؤشرات اعلاه وزناً ترجيحياً بحسب اهميته، وكما مبين في الجدول (١):

مجلة جامعة بابل / العلوم الحرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية / المجلد (٢٦)، العدد (٢٠١٨:٤)

الجدول (١) الأوزان الترجيحية للمؤشرات حسب أهمية كل واحد منها وفقاً لأنموذج Sherrod

المؤشر	ألوزن	نوع المؤشر
X1	١٧	سيولة
X2	٩	سيولة
X3	٣,٥	رفع
X4	٢٠	ربحية
X5	١,٥	رفع
X6	١	رفع

وقد اقترح Sherrod الأنموذج لكي يتناسب أكثر مع المصارف التجارية بسبب اختلاف طبيعة العمل وحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة واختلاف الأوزان النسبية لمكونات الأنموذج من النسب المالية، إذ يقسم الفشل المالي للشركات على وفق معامل Sherrod وكالاتي:

الجدول (٢) تقسيم الفشل المالي للشركات وفق معامل Sherrod

الفئة	درجة المخاطرة للتعرض للفشل	قيمة Z أفاصلة
الاولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الافلاس	$25 < Z$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس	$25 > Z > 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس	$20 > Z > 5$
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الافلاس	$5 > Z > -5$
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الافلاس	$Z < -5$

ان النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي تشترك فيما بعضها بالنسب ألا انها تختلف عن بعضها بالأوزان المعطاة لكل نسبة ويعود السبب في ذلك الى اختلاف طبيعة القطاعات، فالقطاع الصناعي يركز على الموجودات الانتاجية الثابتة التي تستخدم في تصنيع المنتجات، اما بالنسبة للمصارف فانه يركز على حركة الاموال وحجم الاقراض للمتعاملين معه، فضلا عن التجارب التي قام بها المحللون الماليون واطهرت نتائج تبين مدى نجاح الافتراضات التي بني عليها هذا الانموذج، وحجم الازان النسبية التي مثلت كل نسبة من النسب التي اعتمد عليها المحلل في بناء الأنموذج، لذا فان على المحلل المالي ان يراعي مدى انطباق اوزان النسب على القطاع الذي يقوم بتحليله لكي يتوصل الى نتيجة معامل الافلاس (Z) ومن ثم يجري اختبارا تحليليا لعناصر النسب الرئيسية ليصل بعد ذلك الى رأي قاطع بشأن التعرض لمخاطر الافلاس او الفشل او الاستمرار.

وسوف يعتمد الباحث على أنموذج (Sherrod) لملاءمته لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة

في سوق العراق للأوراق المالية، ويبين الجدول (٣) مدخلات النسب المالية المكونة لأنموذج (Sherrod):

مجلة جامعة بابل / العلوم الحرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية / المجلد (١٦)، العدد (٢٠١٨)

جدول (٣) مدخلات النسب المالية لأنموذج (Sherrod) المبالغ بالآلاف

ت	اسم المصرف	السنة	صافي المال العامل	اجمالي الاصول	الاصول السائلة	اجمالي حقوق الملكية	صافي الربح قبل الضريبة	اجمالي الالتزامات	الاصول الثابتة
١	الاستثمار العراقي	2013	175991259	520596472	٢٣١٤٧٠١٣٠	186356658	31539943	329502136	15103077
		2014	272361435	558655517	٣٥٥٤٥١٣٧٩	283749256	34842656	268942090	17351992
٢	اشور الدولي	2013	٢٠٦٦٤٧١٦٣	٣٥٥٨٢٩٥٠٣	٢١٨٣٨٣٦٢٧	٢٣٠٩٢٥٨٣٦	١٩١٨٦٣٣٩	١٢٤٩٠٣٦٦٨	٢٤٢٧٨٦٧٢
		2014	٢٤٢٢١٨٥٢١	٤٣٣١٩٩٩٢٨	٢٩٨٥٧١٩٤٣	٢٦٩٢٧٤٢٧٦	١٣٣٦٦٥٨٤	١٦٣٩٢٥٦٥٢	٢٧٠٥٥٧٥٥
٣	بابل	2013	١١٩٢٢٣٠٧٢	٣٢٨١٦٦٩٢٩	٩٠١٢٦٦٨٧	١٦٠٩٣٢٢٢٥	٤٩٠١٠٨٥	١٦٧٢٣٤٧٠٥	٤١٧٠٩١٥٣
		2014	١٢٠١٠٤٤٢٥	٣٠٢٠٢٧٤٣٦	٥٩٤٥٩٨٧٢	١٩٠١٤٤٦٦٠	٥٧٤٤٣٤٥	١٢١٨٨٢٧٧٦	٧٠٠٤٠٢٣٥
٤	كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	2013	٣٨٨٨٤٣١	١٠٧٧٠١٩٨٤٩	٨٥١٠٠٧٣٦٤	٤٢٦٤٣٠٩٤٠	٤٢٧٨٣١٠٧	٦٥٠٥٨٨٩٠٨	٣٧٥٨٧٨١٣
		2014	٤١٦٥٠٤٧	١٠٦١٣٢١٥٠٤	٨٥٠١٧٧٧٥٣	٤٦٤١٦٠٨٩١	٤٤٣٨٧٨٢٤	٥٩٧١٦٠٩١٣	٤٧٦٥٥٨٧٤
٥	التجاري العراقي	2013	١٩٤٩٨١١٩٨	٣٣٤٨٤٣٢٥٠	١٩١٨٠٣٩٦٤	١٩٦٥٧٩١٧٨	١٠٦٨٩٣٤٧	١٣٨٢٦٤٠٧٢	١٥٩٧٩٨١
		2014	٢٨٢٩٥٩٥٦٧	٤٤٩٢٧٢٥٦٨	١٣٤٥٩٧٦٦٩	٢٨٤٣٨٥٢٤١	١٠٤٦٢٢٩١	١٦٤٨٨٧٣٢٧	١٤٢٥٦٧٤
٦	المنصور للاستثمار	2013	٢٦٩٩٥٠٦٦٧	٧٨٩٠٨٧٩٦١	٢١٢١٧٤٢١٤	٢٨٠١٠٦١١٨	٣٠٠٠٠٥٢٦	٥٠٨٩٨١٨٤٢	١٠١٥٥٤٥٢
		2014	٢٧٠١٩٣٥٩٣	٨٨٣٠٠٥٠٤٤	٢٧٧٨٧٢٨٩٨	٢٨١٧٩٢٠٥٩	٢٠٥٩٥٦٠٩	٦٠١٢١٢٩٨٥	١١٥٩٨٤٦٦
٧	الخليج التجاري	2013	٢٦٣٥٢٥٨٦٦	٧٨١٤٧٩٢٣٩	٣٦٨٧٧٠٣٢٥	٣٠٣٩٨٤١٠٠	٥٦٠٢٦٦٩٥	٤٧٦١٦٧٤٣٢	٤١٧٨٥٩٤١
		2014	٢٩٤٩٦٣٢٥٥	٨١٦٤٧٨٦٩٧	٣٦٥١٤٤١٢٩	٣٤٥٩٧٤٠١٣	٤٢٧٥٣٣٥١	٤٦٩١٧٦٩٧٨	٥٢٣٣٨٤٦٤
٨	الموصل للتنمية والاستثمار	2013	٢٥٤٧١٧٥٢٦	٥٦٠٨٧٥٥٧٥	٣١٨٩٤٢٨١٣	٢٦١١١٩١٢٤	٤٥٥١٦٦٨٩	٢٩٩٧٥٦٤٥٠	٦٤٠١٥٩٩
		2014	٢٥٦٩٥٨٩٣٥	٣٤٨١٤٥١٠٩	٩٢٠٤٧٧٦٢	٢٦٢٩٣٩٧٩٣	٢١٧٠٧٠١	٨٥٢٠٥٣١٧	٥٩٨٠٨٥٨
٩	بغداد	2013	٢٣٤٤٥١٥٨١	١٧٦٤٩٠٤٥٥٨	١٠١٤٦٩٨٢٠٠	٢٩١٢٦٢٤١٤	٣٨٧٩٧٠٧١	١٤٧٣٦٤٢١٤٤	٥٦٨١٠٨٣٣
		2014	٢٣٥٠١٥٨١	١٨٢٧٥٠٥٣٢٥	٩٩٢٤٠٨٩٤٣	٢٩٢٤١٩١٩٨	٣٢٨٤٧٠٠٠	١٥٣٥٠٨٦١٢٧	٥٧٤١٧٦١٧
١٠	الشمال للتمويل والاستثمار	2013	٢٢٧١٢٥٧٦٩	١٦٠٨٦٣٤٩٧٢	٨٧١٠٢٥٣٠٧	٣١٥٤٨٣٧٨٥	٤٩١١٧٨٣٠	١٢٩٣١٥١١٨٧	٨٨٣٥٨٠١٦
		2014	٢٥٣٨٥٤٤٢٦	١٤٩٧٨٢٣٣٣٤	٨٢٠٨١١٧٤٥	٣٣٤٥٠٤١٥٥	٢٣٧٤٧٠٤٩	١١٦٣٣١٩١٧٩	٨٠٦٤٩٧٢٩
١١	سومر التجاري	٢٠١٣	١٧٩٧١٧٥٩٦	٣١٠٦٥٨٨٢٦	١٨٥٣٩٩٤٣٠	١٩٦٤٨٢٧٠٢	١٥٦٦٨٧٢	١١٤١٧٦١١٨	١٦٧٦٥١١٢
		٢٠١٤	٢٣٩١٤٧٧٩٧	٤١٩٧٦١١٧١	٢٤٦٩١٢٧٧٨	٢٥٩٨٥٣١٨٠	٢٣١٨٢٠٥	١٥٩٩٠٧٩٩١	٢٠٧٠٥٣٨٣

اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

٣ - ٢: عرض وتحليل نتائج التحليل المالي والتنبيؤ بالفشل المالي للمصارف عينة الدراسة

طبق انموذج (Sherrod) على المصارف التجارية الاهلية عينة الدراسة وتحليل أهم أسباب التعثر والفشل المالي للمصارف التي لم تحقق معاملاً الأنموذج اعلاه، وستعرض نتائج النسب المالية المكونة للأنموذج وفقاً لكل مصرف، ويبين الجدول (٤) النسب المالية المكونة للأنموذج وكما يأتي:

مجلة جامعة بابل / العلوم الحرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية / المجلد (17)، العدد (18:4) 2018

جدول (٤) النسب المالية لأنموذج (Sherrod)

ت	اسم المصرف	السنة	X1	X2	X3	X4	X5	X6
١	الاستثمار العراقي	2013	٠,٣٤	٠,٤٤	٠,٣٦	٠,٠٦	١,٥٨	١٢,٣٤
		2014	٠,٤٩	٠,٦٤	٠,٥١	٠,٠٦	١,٠١	١٦,٣٥
٢	اشور الدولي	2013	٠,٥٨	٠,٦١	٠,٦٥	٠,٠٥	٢,٨٥	٩,٥١
		2014	٠,٥٦	٠,٦٩	٠,٦٢	٠,٠٣	٢,٦٤	٩,٩٥
٣	بابل	2013	٠,٣٦	٠,٢٧	٠,٤٩	٠,٠١	١,٩٦	٣,٨٦
		2014	٠,٤٠	٠,٢٠	٠,٦٣	٠,٠٢	٢,٤٨	٢,٧١
٤	كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	2013	٠,٠٠٣	٠,٧٩	٠,٤٠	٠,٠٤	١,٦٦	١١,٣٤
		2014	٠,٠٠٣	٠,٨٠	٠,٤٤	٠,٠٤	١,٧٨	٩,٧٤
٥	التجاري العراقي	2013	٠,٥٨	٠,٥٧	٠,٥٩	٠,٠٣	٢,٤٢	١٢٣
		2014	٠,٦٣	٠,٣٠	٠,٦٣	٠,٠٢	٢,٧٢	١٩٩,٥٠
٦	المنصور للاستثمار	2013	٠,٣٤	٠,٢٧	٠,٣٥	٠,٠٤	١,٥٥	٢٧,٥٨
		2014	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣٢	٠,٠٢	١,٤٧	٢٤,٣٠
٧	الخليج التجاري	2013	٠,٣٤	٠,٤٧	٠,٣٩	٠,٠٧	١,٦٤	٧,٢٧
		2014	٠,٣٦	٠,٤٥	٠,٤٢	٠,٠٥	١,٧٤	٦,٦١
٨	الموصل للتنمية والاستثمار	2013	٠,٤٥	٠,٥٧	٠,٤٧	٠,٠٨	١,٨٧	٤٠,٧٩
		2014	٠,٧٤	٠,٢٦	٠,٧٦	٠,٠٠٦	٤,٠٩	٤٣,٩٦
٩	بغداد	2013	٠,١٣	٠,٥٧	٠,١٧	٠,٠٢	١,٢٠	٥,١٣
		2014	٠,١٣	٠,٥٤	٠,١٤	٠,٠٢	١,١٩	٥,٠٩
١٠	الشمال للتمويل والاستثمار	2013	٠,١٤	٠,٥٤	٠,٢٠	٠,٠٣	١,٢٤	٣,٥٧
		2014	٠,١٧	٠,٥٥	٠,٢٢	٠,٠٢	١,٢٩	٤,١٥
١١	سومر التجاري	٢٠١٣	٠,٩٠	٠,٦٠	٠,٦٣	٠,٠٠٥	٢,٧٢	١١,٧١
		٢٠١٤	٠,٥٧	٠,٥٩	٠,٦٢	٠,٠٠٥	٢,٥٩	١٢,٥٥

اعداد الباحث

بعد استخراج قيم النسب المالية المكونة لأنموذج (Sherrod)، ستستخرج قيمة (Z) الفاصلة لبيان مدى تعرض المصارف عينة الدراسة للتنبؤ بمخاطر الافلاس، فاذا كانت قيمة (Z) اكبر من (٢٥) فان المصرف غير معرض لمخاطر الافلاس، واذا كانت ما بين (٢٠ الى ٢٥) فان المصرف احتمال قليل التعرض لمخاطر الافلاس، واذا كانت ما بين (٥ الى ٢٠) فانه يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس، واذا كانت ما بين (٥- الى ٥) فان المصرف معرض لمخاطر الافلاس، واذا كانت قيمة (Z) اقل من (-٥) فان المصرف معرض بشكل كبير لمخاطر الافلاس، والجدول (٥) يبين نتائج معادلة أنموذج (Sherrod) وقيمة (Z).

مجلة جامعة بابل / العلوم الحرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية / المجلد (١٦)، العدد (٢٠١٠)

جدول (٥) معادلة نموذج (Sherrod) وقيمة (Z) و موقف المصرف من التنبؤ لمخاطر الافلاس

اسم المصرف	السنة	معادلة نموذج (Sherrod)	قيمة Z	موقف المصرف من التنبؤ
١ الاستثمار العراقي	2013	$17^* 0.34 + 9^* 0.44 + 3.5^* 0.36 + 20^* 0.06 + 1.5^* 1.58 + 0.1^* 12.34$	16	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس
	2014	$17^* 0.49 + 9^* 0.64 + 3.5^* 0.51 + 20^* 0.07 + 1.5^* 0.48 + 0.1^* 16.36$	١٩,٦	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس
٢ اشور الدولي	2013	$17^* 0.58 + 9^* 0.61 + 3.5^* 0.65 + 20^* 0.05 + 1.5^* 2.85 + 0.1^* 9.51$	٢٣,٩	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس
	2014	$17^* 0.56 + 9^* 0.69 + 3.5^* 0.62 + 20^* 0.03 + 1.5^* 2.64 + 0.1^* 9.95$	٢٣,٥	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس
٣ بابل	2013	$17^* 0.36 + 9^* 0.27 + 3.5^* 0.49 + 20^* 0.01 + 1.5^* 0.51 + 0.1^* 3.86$	١١,٦	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس
	2014	$17^* 0.40 + 9^* 0.20 + 3.5^* 0.63 + 20^* 0.02 + 1.5^* 0.40 + 0.1^* 2.71$	١٢	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس
٤ كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	2013	$17^* 0.003 + 9^* 0.79 + 3.5^* 0.40 + 20^* 0.04 + 1.5^* 0.60 + 0.1^* 11.34$	١١,٤	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس
	2014	$17^* 0.003 + 9^* 0.80 + 3.5^* 0.44 + 20^* 0.04 + 1.5^* 0.56 + 0.1^* 9.74$	١١,٤	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس
٥ التجاري العراقي	2013	$17^* 0.58 + 9^* 0.57 + 3.5^* 0.59 + 20^* 0.03 + 1.5^* 0.41 + 0.1^* 123$	٣٠,٦	غير معرض لمخاطر الافلاس
	2014	$17^* 0.63 + 9^* 0.30 + 3.5^* 0.63 + 20^* 0.02 + 1.5^* 0.37 + 0.1^* 199$	٣٦,٥	غير معرض لمخاطر الافلاس
٦ المنصور للاستثمار	2013	$17^* 0.34 + 9^* 0.26 + 3.5^* 0.35 + 20^* 0.04 + 1.5^* 0.65 + 0.1^* 27.58$	١٣,٩	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس
	2014	$17^* 0.31 + 9^* 0.31 + 3.5^* 0.32 + 20^* 0.02 + 1.5^* 0.68 + 0.1^* 24.30$	١٣	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس
٧ الخليج التجاري	2013	$17^* 0.34 + 9^* 0.47 + 3.5^* 0.39 + 20^* 0.07 + 1.5^* 0.61 + 0.1^* 7.27$	١٤,٤	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس
	2014	$17^* 0.36 + 9^* 0.45 + 3.5^* 0.42 + 20^* 0.05 + 1.5^* 0.57 + 0.1^* 6.61$	١٤,٢	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس
٨ الموصل للتنمية والاستثمار	2013	$17^* 0.45 + 9^* 0.57 + 3.5^* 0.47 + 20^* 0.08 + 1.5^* 0.53 + 0.1^* 40.79$	٢٠,٩	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس
	2014	$17^* 0.74 + 9^* 0.26 + 3.5^* 0.76 + 20^* 0.006 + 1.5^* 0.24 + 0.1^* 43.96$	٢٢,٥	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس
٩ بغداد	2013	$17^* 0.13 + 9^* 0.57 + 3.5^* 0.17 + 20^* 0.02 + 1.5^* 0.83 + 0.1^* 5.13$	١٠,١	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس
	2014	$17^* 0.13 + 9^* 0.54 + 3.5^* 0.14 + 20^* 0.02 + 1.5^* 0.84 + 0.1^* 5.09$	٩,٧	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس
١٠ الشمال للتمويل والاستثمار	2013	$17^* 0.14 + 9^* 0.54 + 3.5^* 0.20 + 20^* 0.03 + 1.5^* 0.80 + 0.1^* 3.75$	١٠,١	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس
	2014	$17^* 0.17 + 9^* 0.55 + 3.5^* 0.22 + 20^* 0.02 + 1.5^* 0.78 + 0.1^* 4.15$	١٠,٦	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس
١١ سومر التجاري	٢٠١٣	$17^* 0.90 + 9^* 0.60 + 3.5^* 0.63 + 20^* 0.005 + 1.5^* 2.72 + 0.1^* 11.71$	٢٨,٢	غير معرض لمخاطر الافلاس
	٢٠١٤	$17^* 0.57 + 9^* 0.59 + 3.5^* 0.62 + 20^* 0.005 + 1.5^* 2.59 + 0.1^* 12.55$	٢٢,٣	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس

اعداد الباحث

تحليل النتائج للمصارف عينة الدراسة

تبين من الجدول (٥) ان المصارف التي حققت اعلى المؤشرات هي مصرف التجاري العراقي اذ بلغت قيمة (Z) (٣٦,٥) لسنة ٢٠١٤ و (٣٠,٦) لسنة ٢٠١٣، يليه مصرف سومر التجاري فكانت قيمة (Z) (٢٨,٢) لسنة ٢٠١٣، لذا فان المصرفين اعلاه احتلت الفئة الاولى من ناحية درجة المخاطرة للتعرض للفشل المالي لان قيمة (Z) اعلى من (٢٥) فهي غير معرضة لمخاطر الافلاس، سنتناول تحليل النتائج للمصارف عينة الدراسة كلا على حده وكالاتي:

١ - مصرف التجاري العراقي: جاء بالمرتبة الاولى فكانت قيمة (X6) تساوي ١٢٣ لسنة ٢٠١٣، و (١٩٩) لسنة ٢٠١٤، اي ان حقوق المساهمين تساهم في الحصول على الموجودات الثابتة بمعدل ١٢٣ و ١٩٩ مرة، اي ان المصرف يعتمد على مصادر التمويل الذاتية للحصول على الموجودات الثابتة ولديه القدرة على سداد الالتزامات وتسديد الديون ببسر، وتؤكد ذلك قيمة (X3) اذ ان المصرف يعتمد على مصادر التمويل الذاتية للحصول على اجمالي الاصول بنسبة (٠,٥٩) لسنة ٢٠١٣ و (٠,٦٣) لسنة ٢٠١٤، وتشكل الاصول السائلة (٠,٥٧) و (٠,٣٠) من اجمالي الاصول للسنتين ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي، وهذا يؤكد أن للمصرف سيولة عالية ولديه القدرة على سداد الالتزامات الجارية، اما (X1) بلغت (٠,٥٨) و (٠,٦٣) للسنتين ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي، وهذا يدل على قدرة المصرف على تشغيل الاموال المتاحة بشكل جيد ولديه القدرة على سداد الالتزامات الجارية، و تشكل نسبة اجمالي الاصول الى اجمالي الالتزامات (٠,٤١) و (٠,٣٧) للسنتين ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي، و بلغ معدل العائد على الاستثمار (٠,٠٣) و (٠,٠٢) للسنتين ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي، اذ حقق المصرف ارباحاً بلغت اكثر من (١٠) مليار للسنتين اعلاه. ان كل هذه المؤشرات ومستوى نشاطه جيدة مما يؤكد حصوله على الفئة الاولى من ناحية درجة المخاطرة للتعرض للفشل المالي.

٢ - مصرف سومر التجاري: حقق المصرف في سنة ٢٠١٣ المستوى المطلوب لقيمة (Z) اذ بلغت (٢٨,٢)، وانخفضت الى (٢٢,٣) لسنة ٢٠١٤، اي ان المصرف غير معرض لمخاطر الافلاس لسنة ٢٠١٣، واحتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس لسنة ٢٠١٤، اذ بلغت قيمة (X1) (٠,٩٠) لسنة ٢٠١٣ وانخفضت الى (٠,٥٧) لسنة ٢٠١٤، وهذا يدل على القدرة العالية على سداد الالتزامات السريعة ومؤشر جيد للسيولة في المصرف، اما انخفاض النسبة لسنة ٢٠١٤ يعني وجود ضعف في السيولة مقابل التزامات المصرف الجارية، اما قيمة (X2) بلغت (٠,٦٠) و (٠,٥٩) للسنتين اعلاه على التوالي، وكانت متقاربة وهذا يبين ان مستوى السيولة اللازمة قادرة على مواجهه الالتزامات السريعة التي تواجه المصرف، وتبين قيمة (X3) اذ بلغت (٠,٦٣) و (٠,٦٢) للسنتين اعلاه على التوالي، ويدل على قدرة المصرف على مواجهه الالتزامات التي قد تواجه المصرف مستقبلاً. وبلغت قيمة (X4) (٠,٠٠٥) للسنتين اعلاه وهو معدل العائد على الاستثمار اذ حقق المصرف ارباحاً بلغت اكثر من (١,٥) مليار لسنة ٢٠١٣ و اكثر من (٢,٣) مليار لسنة ٢٠١٤، وهذا يعني ان المصرف سائر في زيادة صافي الارباح، اما قيمة (X5) بلغت (٢,٧٢) و (٢,٥٩) للسنتين اعلاه وهي تمثل اجمالي الاصول الى اجمالي حقوق الملكية، اي ان اجمالي الاصول تعادل (٢,٧٢) و (٢,٥٩) من اجمالي حقوق الملكية، وبلغت قيمة (X6) (١١,٧١) و (١٢,٥٥) للسنتين اعلاه وهي تمثل اجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات الثابتة، وتبين قدرة المصرف على سداد التزاماته وديونه في مواعيد الاستحقاق، نستنتج مما سبق بان نشاط المصرف جيد وحقق المستوى المطلوب لقيمة (Z) في سنة ٢٠١٣ فهو غير معرض لمخاطر الافلاس، ولكن في سنة ٢٠١٤

مجلة جامعة بابل / العلوم الحرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية / المجلد (٦)، العدد (٢٠١٤)

للانخفاض البسيط في بعض النسب المالية لذا كانت قيمة (Z) اقل من المستوى المطلوب لذا فان احتمال تعرض المصرف لمخاطر الافلاس قليل.

٣ - مصرف اشور الدولي: أظهر تحليل النسب المالية المكونة لأنموذج (Sherrod) ان المصرف حقق قيمة (Z) اذ بلغت (٢٣,٩) و(٢٣,٥) للسنتين اعلاه وكانت القيمة متقاربة لتقارب النسب المالية المكونة للأنموذج اعلاه، فكانت نسبة راس المال العامل الى اجمالي الموجودات (٠,٥٨) (٠,٥٦) للسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي، وهو مؤشر جيد للسيولة في المصرف ويبين قدرة المصرف على سداد الالتزامات السريعة التي تواجهه. ويؤكد ذلك نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الموجودات اذ بلغت قيمة (X ٢) (٠,٦١) و(٠,٦٩) للسنتين اعلاه، وهذا مؤشر ايضا على توافر السيولة النقدية لمواجهة الالتزامات السريعة، اما قيمة (X3) بلغت (٠,٦٥) و(٠,٦٢) للسنتين اعلاه، وهذا مؤشر جيد على قدرة المصرف على سداد الالتزامات التي قد تواجهه المصرف مستقبلا. اما قيمة (X4) والتي تمثل معدل العائد على الاستثمار اذ بلغ (٠,٠٥) و(٠,٠٣) للسنتين اعلاه، وحقق المصرف ارباح بلغت اكثر من (١٩) مليار لسنة ٢٠١٣ وانخفض الى اكثر من (١٣) مليار لسنة ٢٠١٤ وجاء الانخفاض بسبب زيادة مصروفات النشاط بنسبة زيادة (٧٨٧%) عن السنة السابقة، بالرغم من زيادة الإيرادات بنسبة زيادة (٨%) عن السنة السابقة. وبلغت نسبة اجمالي الاصول الى اجمالي حقوق الملكية (٢,٨٥) و(٢,٦٤) للسنتين اعلاه، على الرغم من زيادة راس المال من (٢١٠) مليار لسنة ٢٠١٣ الى (٢٥٠) مليار لسنة ٢٠١٤، اما قيمة (X6) بلغت (٩,٥١) و(٩,٩٥) للسنتين اعلاه، والتي تمثل اجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات الثابتة. مما سبق تبين ان احتمال تعرض لمخاطر الافلاس قليل للسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

٤ - مصرف الموصل للتنمية والاستثمار: بلغت قيمة (Z) (٢٠,٩) و(٢٢,٥) للسنتين ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي، لذا فان موقف المصرف من التنبؤ بمخاطر الافلاس احتمال قليل، اذ بلغت نسبة راس المال العامل الى اجمالي الموجودات (٠,٤٥) لسنة ٢٠١٣ و(٠,٧٤) لسنة ٢٠١٤، وهذا يدل على ان للمصرف القدرة على سداد الالتزامات السريعة، وان نسبة السيولة النقدية الى اجمالي الموجودات بلغت لسنة ٢٠١٣ (٠,٥٧) وانخفضت بشكل ملحوظ لسنة ٢٠١٤ اذ بلغت (٠,٢٦)، ان سبب انخفاض النقدية من (٣١٩) مليار لسنة ٢٠١٣ الى (٩٢) مليار لسنة ٢٠١٤، وانخفاض الاستثمارات المالية من (١٤) مليار الى (٥) مليار لسنة ٢٠١٤، فضلا عن انخفاض الاوراق التجارية المخصومة والمبتاعة من (٢٩٩) مليار لسنة ٢٠١٣ الى (١٠) مليار لسنة ٢٠١٤، بالمقابل انخفض الدائنون من (٢٦٩) مليار الى (٦,٥) مليار لسنة ٢٠١٤، والحسابات الجارية والودائع من (٢٦٩) مليار الى (٧١) مليار لسنة ٢٠١٤، علما ان راس المال البالغ (٢٠٢) مليار لم يتغير، وان المصرف حقق صافي ربح (٤٥) مليار لسنة ٢٠١٣ وانخفض بشكل ملحوظ الى (٢) مليار لسنة ٢٠١٤، ان المصرف مرت عليه ظروف غير اعتيادية وطارئه فقد تضررت (٩) فروع للمصرف في محافظة نينوى نتيجة احداث حزيران ٢٠١٤ وما بعدها من اعمال ارهابية التي رافقتها تحطيم مباني ومنشآت المصرف وتلف واحراق المستندات والوثائق فضلا عن ضياع وفقدان الموجودات النقدية والثابتة التي شملت اغلب فروع المصرف في محافظة نينوى، ان كل هذه الظروف القاهرة التي مر بها المصرف الا ان نسبة كفاية راس المال بلغت (١٤٩%) في حين ان الحد الادنى المطلوب بحسب تعليمات البنك المركزي هو (١٥%)، وبالرغم من كل ذلك فان المصرف حقق قيمة (Z) المقبولة وبمستوى جيد اذ تشير قيمة (Z) الى ان احتمال تعرض المصرف لمخاطر الافلاس قليل

للسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وحقق المرتبة الرابعة من بين المصارف عينة الدراسة من حيث درجة المخاطرة لتعرض للفشل المالي على وفق النموذج الخاص بالدراسة.

٥ - مصرف الاستثمار العراقي: أظهر تحليل البيانات والنسب المالية المكونة للنموذج الدراسة ان المصرف حقق قيمة (Z) بلغت (١٦) و(١٩,٦) للسنتين ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي، ان اغلب النسب المالية ارتفعت لسنة ٢٠١٤ مما يؤكد ارتفاع قيمة (Z) الى (١٩,٦) لسنة ٢٠١٤، ان نسبة راس المال العامل الى اجمالي الموجودات بلغ (٠,٣٤) لسنة ٢٠١٣ و(٠,٤٩) لسنة ٢٠١٤، ان انخفاض النسبة لسنة ٢٠١٣ تدل على ضعف في قدرة المصرف على سداد الالتزامات السريعة والجارية، وتبين ان رصيد الدائنين انخفض من (٤٦) مليار الى (١٢) مليار لسنة ٢٠١٤، والحسابات الجارية والودائع انخفضت من (٢٨٣) الى (٢٥٧) مليار لسنة ٢٠١٤، بالمقابل انخفض رصيد المدينين من (٢٥,٦) الى (١٦,٦) مليار لسنة ٢٠١٤، وانخفاض نسبة السيولة لسنة ٢٠١٣ اذ بلغت (٠,٤٤) مقارنة بسنة ٢٠١٤ اذ بلغت (٠,٦٤)، وحقق المصرف معدلاً عائداً على الاستثمار بلغ (٠,٠٦) لسنة ٢٠١٣ وارتفع الى (٠,٠٧) لسنة ٢٠١٤، وبلغت الارباح الصافية لسنة ٢٠١٣ (٣١,٥) مليار وارتفعت الى (٣٥) مليار لسنة ٢٠١٤، وبلغت نسبة اجمالي الاصول الى اجمالي حقوق الملكية (١,٥٨) لسنة ٢٠١٣ و(٠,٤٨) لسنة ٢٠١٤، ونسبة اجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات الثابتة (١٢,٣٤) لسنة ٢٠١٣ و(١٦,٣٦) لسنة ٢٠١٤، اذ تم زيادة راس المال من (١٥٥) الى (٢٥٠) مليار لسنة ٢٠١٤، وهذه النسبة تشير الى قدرة المصرف على مواجهه الالتزامات التي قد تواجه المصرف مستقبلاً، ان هذه المؤشرات تعطي موقفاً للمصرف من التنبؤ لمخاطر الافلاس، ونتيجة التحليل يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس للسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

٦ - مصرف الخليج التجاري: حقق المصرف موقفاً متشابهاً من التنبؤ لمخاطر الافلاس وبلغت قيمة (Z) (١٤,٤) و(١٤,٢) للسنتين ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي، وبلغت نسبة راس المال العامل الى اجمالي الموجودات (٠,٣٤) و(٠,٣٦) للسنتين اعلاه، ونسبة السيولة النقدية الى اجمالي الموجودات (٠,٤٧) و(٠,٤٥) للسنتين اعلاه، اذ انخفض رصيد الدائنين من (٥٠) مليار الى (٧) مليار لسنة ٢٠١٤، ورصيد الحسابات الجارية والودائع ارتفع من (٤١٧) الى (٤٥٥) لسنة ٢٠١٤، بالمقابل ازداد رصيد المدينين من (١٩) مليار الى (٣٣) مليار لسنة ٢٠١٤، ورصيد الاستثمارات ازداد من (٦٤٨) مليار الى (٧٧٩) مليار لسنة ٢٠١٤، اما رصيد النقدية انخفض بحدود (٤) مليار لسنة ٢٠١٤، ان هذه المؤشرات تؤكد انخفاض نسب السيولة لمواجهة سداد الالتزامات الجارية والسريعة، اما نسبة اجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الاصول والتي تشير الى قدرة المصرف على مواجهه الالتزامات التي قد تواجه المصرف مستقبلاً، ازدادت من (٠,٣٩) الى (٠,٤٢) لسنة ٢٠١٤، وانخفضت الارباح الصافية من (٥٦) مليار الى (٤٣) مليار لسنة ٢٠١٤ ويؤكد ذلك انخفاض معدل العائد على الاستثمار الذي انخفض من (٠,٠٧) الى (٠,٠٥) لسنة ٢٠١٤، اما نسبة اجمالي الاصول الى اجمالي حقوق الملكية انخفضت من (٠,٦١) الى (٠,٥٧) لسنة ٢٠١٤، واجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الاصول الثابتة انخفض من (٧,٢٧) الى (٦,٦١) لسنة ٢٠١٤، اذ ازدادت حقوق الملكية من (٣٠٤) الى (٣٤٦) مليار لسنة ٢٠١٤، وزاد راس المال المدفوع بمقدار (٥٠) مليار لسنة ٢٠١٤، وزاد رصيد الموجودات الثابتة من (٤١٨) مليار الى (٥٢٣) مليار لسنة ٢٠١٤، ان هذه المؤشرات اعطت موقفاً للمصرف من التنبؤ لمخاطر الافلاس اذ يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس للسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على حد سواء.

مجلة جامعة بابل / العلوم الحرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية / المجلد (٦)، العدد (٢٠١٤)

٧ - مصرف المنصور للاستثمار: أظهر تحليل البيانات المالية للمصرف أن قيمة (Z) (١٣,٩) و (١٣) للسنتين ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي، لذا يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس للسنتين اعلاه، ومن خلال التحليل المالي نجد ان نسبة راس المال العامل الى اجمالي الموجودات بلغت (٠,٣٤) لسنة ٢٠١٣ وانخفضت الى (٠,٣١) لسنة ٢٠١٤، اما نسبة السيولة النقدية الى اجمالي الموجودات بلغت (٠,٢٦) لسنة ٢٠١٣ وازدادت الى (٠,٣١) لسنة ٢٠١٤، ان هاتين النسبتين اعلاه تمثلان نسبة السيولة في المصرف، اذ ارتفع رصيد النقدية من (٢١٢) الى (٢٧٩) مليار لسنة ٢٠١٤، وزاد رصيد المدينين بنسبة زيادة (١٠,٩%) لسنة ٢٠١٤ عن السنة السابقة، وازدادت الاستثمارات المالية بنسبة زيادة (٢,٥%) لسنة ٢٠١٤ عن السنة السابقة، اما المطلوبات المتداولة ازدادت بنسبة زيادة (١٨%) لسنة ٢٠١٤ عن السنة السابقة، مما سبق يؤكد انخفاض نسب السيولة والتي تبين مدى قدرة المصرف على مواجه الالتزامات السريعة والجارية لوجود ضعف في السيولة مقابل التزامات المصرف، اما نسبة عائد الاستثمار بلغت (٠,٠٤) لسنة ٢٠١٣ وانخفضت الى (٠,٠٢) لسنة ٢٠١٤ وما يؤكد ذلك انخفاض الارباح الصافية من (٣٠) مليار لسنة ٢٠١٣ الى (٢٠,٦) مليار لسنة ٢٠١٤، بسبب انخفاض ايرادات النشاط الجاري بنسبة (٣١%) وزيادة المصروفات بنسبة زيادة (٥٥,٨%)، اما نسبة اجمالي الاصول الى اجمالي حقوق الملكية بلغت (٠,٦٥) لسنة ٢٠١٣ وازدادت الى (٠,٦٨) لسنة ٢٠١٤، ونسبة حقوق الملكية الى الموجودات الثابتة بلغت (٢٧,٥٨) لسنة ٢٠١٣ وانخفضت الى (٢٤,٣) لسنة ٢٠١٤، ويؤكد هذه المؤشرات المالية مصادر التمويل الذاتية اذ ازدادت بنسبة زيادة (٠,٦%) ولا توجد زيادة في راس المال المدفوع البالغ (٢٥٠) مليار، بالمقابل ازدادت اجمالي الموجودات بنسبة زيادة (١١,٩%)، وزيادة الموجودات الثابتة بنسبة زيادة (١٤,٢%) لسنة ٢٠١٤ عن السنة السابقة، وتشير الى مدى قدرة المصرف على مواجه الالتزامات التي قد تواجه المصرف مستقبلا، مما سبق يؤكد موقف المصرف من التنبؤ لمخاطر الافلاس وكانت نتائج التحليل يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس للسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

٨ - مصرف بابل: اظهرت نتائج تحليل البيانات للمصرف التقارب في قيمة (Z) من ناحية التنبؤ لمخاطر الافلاس و بلغت قيمة (Z) (١١,٦) و (١٢) للسنتين ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي، وبلغت نسبة راس المال العامل الى اجمالي الموجودات (٠,٣٦) و (٠,٤٠) للسنتين اعلاه، ونسبة السيولة النقدية الى اجمالي الموجودات (٠,٢٧) لسنة ٢٠١٣ وانخفضت الى (٠,٢٠) لسنة ٢٠١٤، اذ ازداد رصيد الدائنين من (٠,٣٦) مليار لسنة ٢٠١٣ الى (٧,٤) مليار لسنة ٢٠١٤، ورصيد الحسابات الجارية والودائع انخفض من (١٦٥,٥) مليار لسنة ٢٠١٣ الى (١١٢,٦) مليار لسنة ٢٠١٤، بالمقابل ازداد رصيد المدينين من (٢,٨) مليار الى (٦) مليار لسنة ٢٠١٤، و رصيد الاستثمارات انخفض من (٣) مليار الى (١,٧) مليار لسنة ٢٠١٤، اما رصيد النقدية انخفض بنسبة (٤٤%) لسنة ٢٠١٤ عن السنة السابقة، ان هذه المؤشرات تؤكد انخفاض نسب السيولة اعلاه لمواجهة سداد الالتزامات الجارية والسريعة، اما نسبة اجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الاصول ازدادت من (٠,٤٩) الى (٠,٦٣) لسنة ٢٠١٤ والتي تشير الى قدرة المصرف على مواجه الالتزامات التي قد تواجه المصرف مستقبلا، وازدادت الارباح الصافية من (٤,٩) مليار الى (٥,٧٤) مليار لسنة ٢٠١٤ ويؤكد ذلك ارتفاع معدل العائد على الاستثمار من (٠,٠١) الى (٠,٠٢) لسنة ٢٠١٤، اما نسبة اجمالي الاصول الى اجمالي حقوق الملكية انخفضت من (٠,٥١) الى (٠,٤٠) لسنة ٢٠١٤، واجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الاصول الثابتة انخفض من (٣,٨٦) الى (٢,٧١) لسنة ٢٠١٤، اذ ازدادت حقوق الملكية من (١٦١) مليار الى (١٩٠) مليار لسنة ٢٠١٤، وزاد راس المال المدفوع بحدود (٢٩) مليار لسنة ٢٠١٤، وازاد رصيد الموجودات الثابتة من (٤١,٧) مليار الى (٧٠) مليار لسنة ٢٠١٤،

مجلة جامعة بابل / العلوم الحرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية / المجلد (٦)، العدد (٢٠١٤)

ان هذه المؤشرات اعطت موقف للمصرف من التنبؤ لمخاطر الافلاس اذ يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس للسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

٩ - مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية: أظهر تحليل البيانات المالية للمصرف أن قيمة (Z) متشابهة اذ بلغت (١١,٤) للسنتين ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي، لذا يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس للسنتين اعلاه، ومن خلال التحليل المالي تبين ان نسبة راس المال العامل الى اجمالي الموجودات بلغت (٠,٠٠٣) لسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وهي منخفضة وتدل على عدم قدرة المصرف على تشغيل راس المال العامل والموارد المتاحة لديه، اما نسبة السيولة النقدية الى اجمالي الموجودات بلغت (٠,٧٩) لسنة ٢٠١٣ وازدادت الى (٠,٨٠) لسنة ٢٠١٤، ان هذه النسبة تمثل نسبة السيولة في المصرف لمواجهة الالتزامات السريعة والجارية، اذ انخفض رصيد النقدية من (٨٥١) الى (٨٥٠) مليار لسنة ٢٠١٤، وانخفض رصيد المدينين من (١٨) مليار لسنة ٢٠١٣ الى (٧,٧) مليار لسنة ٢٠١٤، وازدادت رصيد الاستثمارات المالية من (٨) مليار لسنة ٢٠١٣ الى (١٣) مليار لسنة ٢٠١٤، ان ارتفاع نسب السيولة تبين مدى قدرة المصرف على مواجة الالتزامات السريعة والجارية، اما نسبة عائد الاستثمار بلغ (٠,٠٤) لسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وما يؤكد ذلك ارتفاع الارباح الصافية من (٤٠) مليار لسنة ٢٠١٣ الى (٤٤,٤) مليار لسنة ٢٠١٤، بسبب زيادة إيرادات النشاط الجاري من (٦٦,٣) مليار لسنة ٢٠١٣ الى (٧٩,٥) مليار لسنة ٢٠١٤ وزيادة المصروفات الجارية من (٢٤,٦) مليار لسنة ٢٠١٣ الى (٣٤,٣) مليار لسنة ٢٠١٤، اما نسبة اجمالي الاصول الى اجمالي حقوق الملكية بلغت (٠,٦٠) لسنة ٢٠١٣ و (٠,٥٦) لسنة ٢٠١٤، ونسبة حقوق الملكية الى الموجودات الثابتة بلغت (١١,٣٤) لسنة ٢٠١٣ وانخفضت الى (٩,٧٤) لسنة ٢٠١٤، وبلغت الزيادة في راس المال المدفوع بقدر (١٠٠) مليار، بالمقابل انخفض اجمالي الموجودات بنسبة (١,٥%)، وازدادت الموجودات الثابتة بنسبة (٢٦,٧%) لسنة ٢٠١٤ عن السنة السابقة، وتشير المؤشرات اعلاه الى مدى قدرة المصرف على مواجة الالتزامات التي قد تواجه المصرف مستقبلا، و تؤكد موقف المصرف من التنبؤ لمخاطر الافلاس وكانت نتائج التحليل يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس للسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

١٠ - مصرف الشمال للتمويل والاستثمار: أظهر تحليل البيانات المالية للمصرف أن قيمة (Z) (١٠,١) و (١٠,٦) للسنتين ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي، لذا يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس للسنتين اعلاه، ومن خلال التحليل المالي تبين ان نسبة راس المال العامل الى اجمالي الموجودات بلغت (٠,١٤) لسنة ٢٠١٣ و (٠,١٧) لسنة ٢٠١٤، وهي تدل على عدم قدرة المصرف على تشغيل راس المال العامل والموارد المتاحة لديه، اما نسبة السيولة النقدية الى اجمالي الموجودات بلغت (٠,٥٤) لسنة ٢٠١٣ وازدادت الى (٠,٥٥) لسنة ٢٠١٤، ان هذه النسبة تمثل نسبة السيولة في المصرف لمواجهة الالتزامات السريعة والجارية، اذ انخفض رصيد النقدية من (٨٧١) الى (٨٢١) مليار لسنة ٢٠١٤، وانخفض رصيد المدينين من (١٠٦) مليار لسنة ٢٠١٣ الى (٩٧) مليار لسنة ٢٠١٤، وازدادت رصيد الاستثمارات المالية من (٥٤) مليار لسنة ٢٠١٣ الى (٥٦) مليار لسنة ٢٠١٤، ان نسب السيولة تبين مدى قدرة المصرف على مواجة الالتزامات السريعة والجارية، اما نسبة عائد الاستثمار بلغ (٠,٠٣) لسنة ٢٠١٣ و (٠,٠٢) لسنة ٢٠١٤ وما يؤكد ذلك انخفاض الارباح الصافية من (٤٩) مليار لسنة ٢٠١٣ الى (٢٤) مليار لسنة ٢٠١٤، بسبب انخفاض إيرادات النشاط الجاري من (١٣٠) مليار الى (٩٤) مليار لسنة ٢٠١٤ وانخفاض المصروفات الجارية من (٧٩) مليار الى (٦٧) مليار لسنة ٢٠١٤، اما نسبة اجمالي الاصول الى اجمالي حقوق الملكية بلغت (٠,٨٠) لسنة ٢٠١٣ و (٠,٧٨) لسنة ٢٠١٤، ونسبة حقوق الملكية الى

مجلة جامعة بابل / العلوم الحرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية / المجلد (٦)، العدد (٢٨٠) ٢٠١٤

الموجودات الثابتة بلغت (٣,٧٥) لسنة ٢٠١٣ وازدادت الى (٤,١٥) لسنة ٢٠١٤، وبلغت الزيادة في راس المال المدفوع بقدر (٣٥) مليار، بالمقابل انخفض اجمالي الموجودات بنسبة (٧%)، وانخفضت الموجودات الثابتة بنسبة (٨,٨%) لسنة ٢٠١٤ عن السنة السابقة، وتشير المؤشرات اعلاه الى مدى قدرة المصرف على مواجهه الالتزامات التي قد تواجه المصرف مستقبلا، مما سبق يؤكد موقف المصرف من التنبؤ لمخاطر الافلاس وكانت نتائج التحليل يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس للسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على حد سواء.

١١ - مصرف بغداد: أظهر تحليل البيانات المالية للمصرف أن قيمة (Z) لسنة ٢٠١٣ بلغت (١٠,١) و (٩,٧) لسنة ٢٠١٤، لذا يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس للسنتين اعلاه، ومن خلال التحليل المالي تبين ان نسبة راس المال العامل الى اجمالي الموجودات بلغت (٠,١٣) لسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وهي تدل على عدم قدرة المصرف على تشغيل راس المال العامل والموارد المتاحة لديه، اما نسبة السيولة النقدية الى اجمالي الموجودات بلغت (٠,٥٧) لسنة ٢٠١٣ وانخفضت الى (٠,٥٤) لسنة ٢٠١٤، ان هذه النسبة تمثل نسبة السيولة في المصرف لمواجهة الالتزامات السريعة والجارية، ان ارتفاع نسب السيولة تبين مدى قدرة المصرف على مواجهه الالتزامات السريعة والجارية، اما نسبة عائد الاستثمار بلغ (٠,٠٢) لسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وبلغت الارباح الصافية (٣٨,٨) مليار لسنة ٢٠١٣ و (٣٢,٨) مليار لسنة ٢٠١٤، اما نسبة اجمالي الاصول الى اجمالي حقوق الملكية بلغت (٠,٨٣) لسنة ٢٠١٣ و (٠,٨٤) لسنة ٢٠١٤، ونسبة حقوق الملكية الى الموجودات الثابتة بلغت (٥,١٣) لسنة ٢٠١٣ و (٥,٠٩) لسنة ٢٠١٤، وبلغت الزيادة في راس المال المدفوع بقدر (١٠٠) مليار، وتشير المؤشرات اعلاه الى مدى قدرة المصرف على مواجهه الالتزامات التي قد تواجه المصرف مستقبلا، و تؤكد موقف المصرف من التنبؤ لمخاطر الافلاس وكانت نتائج التحليل يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس للسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

استنتاجات الجانب النظري

- ١ - يمكن التنبؤ بالفشل المالي للمصارف باستعمال النموذج المستعمل في البحث بغية الوصول إلى نتائج أولية تساعد ادارة المصرف في تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة
- ٢ - يعدّ موضوع فشل الشركات من المواضيع المهمة الذي نال اهتمام الباحثين منذ مدة ليست بالقصيرة، ويمثل الفشل ظاهرة عامة قد تواجه الشركات الكبيرة والصغيرة في مختلف اقتصاديات العالم المتطورة والنامية وللعديد من الأسباب التي يمكن تبويبها إلى مجموعتين تمثل الأولى أسباب مباشرة تقع تحت سيطرة إدارة الشركة وتعد انعكاساً لضعف كفاءتها، في حين تمثل الثانية أسباب غير مباشرة لا تقع تحت سيطرة الإدارة بل تمثل انعكاساً للظروف البيئية المحيطة.
- ٣ - لا يعد الفشل المالي ظاهرة مفاجئة للوحدة الاقتصادية وأصحاب المصلحة فيها وإنما حدث يمر بمراحل متعددة ولكل من هذه المراحل أعراض تؤدي في النهاية الى الحدث الذي ينهي حياة الوحدة الاقتصادية والذي يبدأ بتدهور الأداء ومن ثمّ الفشل الاقتصادي الذي يؤدي إلى الإعسار ثمّ الفشل والإفلاس والتصفية.
- ٤ - عدم الوعي الكامل من قبل جمهور المستفيدين والمستثمرين والدائنين بالقوانين والأنظمة التي تحكم سوق العراق للأوراق المالية.

استنتاجات الجانب التطبيقي

- اظهرت نتائج التحليل المالي للتطبيق العملي على بيانات المصارف العراقية الخاصة (٢٠١٣-٢٠١٤ م) الآتي:
- ١ - ارتفاع قيمة (Z) والتي تعبر عن موقف المصارف من التنبؤ بمخاطر الافلاس للمصرفين التجاري العراقي للسنتين اعلاه، ومصرف سومر التجاري لسنة ٢٠١٣ اذ كان الموقف غير معرض لمخاطر الافلاس.
 - ٢ - انخفاض قيمة (Z) والتي تعبر عن موقف المصارف من التنبؤ بمخاطر الافلاس للمصارف سومر التجاري لسنة ٢٠١٤، ومصرف اشور الدولي ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار حيث كان الموقف من التنبؤ هو احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس.
 - ٣ - انخفاض قيمة (Z) والتي تعبر عن موقف المصارف من التنبؤ بمخاطر الافلاس للمصارف الاستثمار العراقي ومصرف الخليج التجاري ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف بابل ومصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية ومصرف الشمال للتمويل والاستثمار مصرف بغداد حيث كان الموقف من التنبؤ هو يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس.
 - ٤ - ان ارتفاع او انخفاض قيمة (Z) بسبب ارتفاع او انخفاض النسب المالية المكونة لأموذج البحث، علماً بأن موقف المصارف عينة البحث من التنبؤ بالفشل المالي انحصر في الفئة الاولى والثانية والثالثة، وكما ظهر في الجدول (٥). وكانت نسب السيولة والربحية والرافعة المالية هي صافي راس المال العامل الى اجمالي الاصول ونسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول ونسبة اجمالي حقوق المساهمين الى اجمالي الاصول وصافي الربح قبل الضريبة الى اجمالي الاصول واجمالي الاصول الى اجمالي الالتزامات واجمالي حقوق المساهمين الى اجمالي الاصول الثابتة.
 - ٥ - تعزى أسباب تعرض المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية أو احتمال تعرضها للفشل المالي في المستقبل المنظور الى ضعف كفاءة وخبرة ادارة تلك المصارف وقلة الإمكانيات والموارد المادية والبشرية اللازمة لممارسة نشاطاتها، فضلا عن ضعف قدرتها على الاستجابة والتكيف مع المتغيرات البيئية المحيطة ، لا سيما السياسات والمتغيرات الاقتصادية والقيود القانونية والتنظيمية والتغيرات الفنية والتكنولوجية.
 - ٦ - ان استعمال أنموذج البحث من قبل المصارف يتحقق الآتي:
 - ١ - التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه بمدة يسمح لادارة المصارف والجهات الرقابية باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة حالات الفشل المالي.
 - ٢ - تشخيص الاداء المصرفي بواقعية بما يسمح بمراقبة الاداء وتطويره لخدمة اهداف المصرف.
 - ٣ - تحقيق اهداف الافصاح المحاسبي الواضح الذي يعكس اهمية اسس القياس وقواعده المتبعة في عملية التنبؤ.

ثانيا: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها البحث يمكن للباحث أن يقدم جملة من التوصيات التي نأمل أن تساهم في تعزيز قدرة المصارف العراقية الخاصة على الكشف عن احتمالات الفشل المالي واتخاذ ما يلزم لتجنب ذلك، وهي كالاتي:

- ١ -- تفعيل دور إدارات المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتتلافى التعرض إلى الفشل المالي في المستقبل، وذلك بوضع سياسة واضحة وموضوعية للتعيين والتدريب واختيار أصحاب

المؤهلات العلمية والخبرة العملية في مجال المصارف ومتابعة تدريبهم وذلك بإشراكهم في الدورات التدريبية الداخلية والخارجية.

٢- على إدارات المصارف ان تفصح بصورة واضحة عن الاحداث المهمة والتي من الممكن ان توضح حقائق جوهرية تساعد في الكشف المبكر عن ظاهرة الفشل المالي.

٤ - ضرورة اتخاذ إدارات المصارف موضوع البحث التي لم تحقق قيمة عالية لأنموذج الدراسة اجراءات سريعة لتجاوز السلبيات خلال مدة زمنية محددة تفاديا لتعثر المصارف وفشلها وعدم الاستمرار.

٥ - ضرورة استعمال النماذج التمييزية الخاصة بالفشل المالي المكونة من النسب المالية واجراء التطبيقات التحليلية وتديد الاجراءات المطلوبة.

المصادر

المصادر العربية

اولا: التقارير الرسمية والوثائق

قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل.

ثانيا: الكتب

ألحمزاوي، محمد كمال، ١٩٩٧، "اقتصاديات الائتمان المصرفي" دار المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، مصر .
الحيالي، وليد ناجي، (الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي)، ٢٠٠٤، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

الزبيدي، حمزة محمود، ٢٠١١، "التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

العامري، محمد علي أبراهيم، "الإدارة المالية المتقدمة"، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠.
جبل، علاء الدين، ٢٠٠٤، "تحليل القوائم المالية" مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، حلب، سوريا.

علي، خير الدين، ١٩٩٣، "الإدارة المالية المتقدمة"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
شاكر، نبيل عبد السلام، "الفشل المالي للمشروعات، التشخيص - التنبؤ - العلاج، منهج التحليل"، كلية التجارة-جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٩.

مطر، محمد، ٢٠٠٣، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية" دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

ثالثا: الدوريات

ألجهمني، عيسى، ٢٠٠١، "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الأردن"، مجلة الإدارة العامة - معهد الإدارة العامة، الرياض-السعودية.

ألحبيطي، قاسم محسن، ٢٠٠١، "استخدام نماذج التحليل المالي في اختبار فرض الاستمرار المحاسبي للمنشآت طالبة الاقتراض من المصارف" مجلة تنمية الراقدين، المجلد ٢٣، العدد ٦٤، ص ٢٢٥.

مجلة جامعة بابل / العلوم الحرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية / المجلد (٦)، العدد (١٨٠) ٢٠١٣

- الركابي، علي خلف والكعبي، بثينة راشد، ٢٠١٢، التنبؤ بالفشل المالي للشركات باستخدام التحليل المالي في العراق" مجلة الادارة والاقتصاد العدد ٦٤ ص ١١٠-١٢٦ سنة ٢٠١٣.
- الشريف، ربحاني، ٢٠٠٦، بحث منشور، كفاءة وفاعلية النماذج الكمية للتنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية ، "مجلة الجندول، مجلة علوم إنسانية"، السنة الرابعة، العدد ٣٠.
- النعامي، علي سليمان، ٢٠٠٦، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة في سوريا، بحث منشور، "مجلة تنمية الرافدين"، العدد ٨٣، ص (٣٥-٥٠).
- صالح، عصام محمد وسليم، غزوان ومنير، مصطفى، ٢٠٠٠، "تحليل بناء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العراقية والأردنية المساهمة"، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، السنة الثالثة، العدد ٤، ص ١٧٨.
- عبيدات محمد، فايز الجولاني، ١٩٩٣، "أسباب تعثر الشركات الصناعية" مجلة دراسات العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد عشرون (أ)، العدد ٣، ص ١٠٤
- رابعا: الرسائل والأطاريح الجامعية
- الطالب، صلاح عبد الرحمن مصطفى، ٢٠٠٠، "تكييف أدوات التحليل المالي لقياس مستوى نجاح منشآت الأعمال: دراسة تطبيقية على عينة في شركات صناعية عراقية" أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
- الغصين، هلا بسام عبد الله، ٢٠٠٤، "استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات" دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال كلية التجارة في الجامعة الإسلامية-غزة.
- الكبيسي، صلاح مولود عبيد، ٢٠١١، " دور التحليل المالي في تقويم الاداء والتنبؤ بالفشل المالي "بحث مقدم الى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.

المصادر الاجنبية

- Byoun, Soku, 2011, "Financial Flexibility and Capital Structure Decision", Social science Research Network. <http://ssrn.com/abstract=1108850>
- Ross, Stephen A, Westerfield, Randolph W., Jaffe, Jeffrey F., 2002, "Corporate Finance", McGraw-hill, Irwin, Sixth Edition .
- Gordan ,1971, "Towards a Theory of Financial Distress" *The Journal of Financial*, May
- Harrington, R. D., 1993, 'Corporate Financial Analysis, Decisions in Global Environment', business one IRWIN , Fourth edition.
- Zavagren, C, 1985, "Assessing the Vulnerability to failure of American, industrial, firms: A logistic analysis" *Journal of Business Finance and Accounting*, 12 (1): 19-45.